

**قانون رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠٦
بإضافة مادة الى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥
بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة**

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي
الحكومة وتعديلاته،
وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦
وتعديلاته، أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه:

المادة الأولى

تُضاف الى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد
لموظفي الحكومة مادة (١٠) مكرر نصها الآتي:

إذا عُين أحد العاملين السابقين في القطاع الخاص في إحدى الوظائف المنصوص عليها
في المادة (٢) من هذا القانون، وجب لكي تضم مدة خدمته السابقة في القطاع الخاص
لمدة خدمته الحالية، أن يدفع الاشتراكات المقررة بالمادة (١١) من هذا القانون كاملة في
تاريخ طلب الضم، ويتم السداد إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية طبقاً للجدول رقم
(٥) المرافق لهذا القانون، ولا تسري أحكام المواد (٨،٧،٦،٥) في شأن هؤلاء .

المادة الثانية

على وزير المالية إصدار القرارات اللازمة بشأن تحديد المدد السابقة الجائز ضمها
وتنظيم إجراءات الضم الأخرى .

المادة الثالثة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي
لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية

**ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة**

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ: ٢٦ شعبان ١٤٢٧هـ
الموافق: ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦م